

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١١٢**

الاثنين، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هيلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد أوكودا

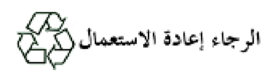
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2009/201)

09-31441 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2009/201)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد رودولف أدادا، الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أدادا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الوارد في الوثيقة (S/2009/201).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد رودولف أدادا الذي أعطيه الكلمة.

السيد أدادا (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه المرحلة الدقيقة في تاريخ دارفور. وفي هذه الإحاطة الإعلامية، سأقدم للمجلس استعراضا عاما للحالة الراهنة في دارفور. وسأقدم، بصفتي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، صورة دقيقة للتقدم الذي نحرزه والعقبات التي تواجهنا.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، فإن الصراع الدائر في دارفور اليوم هو صراع الجميع ضد الجميع: القوات الحكومية ضد الحركات المسلحة، والحركات المسلحة فيما بينها، والقوات الحكومية ضد المليشيات، والجماعات القبلية كل منها ضد الأخرى. وتوجد أيضا لصوصية مستوطنة بسبب انهيار القانون والنظام. وتسعى استراتيجية العملية المختلطة لحماية المدنيين للتصدي لجميع العوامل التي تمثل خطرا على المدنيين الأبرياء.

ويبرز عاملان للخطر. العامل الأول هو الخطر الذي تمثله العمليات العسكرية، وخاصة العمليات بين حركة العدل والمساواة وحكومة السودان. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن يوجه مجلس الأمن رسالة واضحة إلى جميع الأطراف مفادها أن الأعمال العسكرية العدوانية أمر غير مقبول. وعامل الخطر الثاني هو الحالة المثيرة للقلق للعلاقة بين تشاد والسودان. وفي الواقع، لا يمكن استبعاد خطر حصول تدهور خطير في الحالة في دارفور.

أما بعد، فقد تغيرت الحالة عن فترة التوتر الشديد في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، عندما قتل عشرات الآلاف من الأشخاص. واليوم، ومن ناحية الأرقام المحضة، يمكن اعتبار الصراع في دارفور صراعا منخفض الشدة. وخلال الفترة من اليوم الأول لعمليات العملية المختلطة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، تتضمن قاعدة بياناتنا للحوادث تقارير تفيد بحدوث ما لا يقل كثيرا عن ٢٠٠٠ حالة وفاة من جراء أعمال العنف، مع متوسط شهري تراوح من حوالي ١٣٠ إلى ١٥٠ حالة وفاة. وكان ثلث تلك الوفيات تقريبا من المدنيين.

وخلال الفترة نفسها، قتل ٦٢٠ مدنيا إما في هجمات متعمدة، أو في مرمى تبادل إطلاق النار أو في هجمات إجرامية. ومن هؤلاء القتلى البالغ عددهم ٦٢٠ شخصا، كان ٦٨ منهم من المشردين داخليا. ووفقا لتقاريرنا، قتل ٥٧٣ محاربا ومات ٦٦٩ شخصا في القتال بين القبائل. وأخيرا وليس آخرا، فإننا نأسف إذ نبلغ المجلس بمقتل ١٤ شخصا من العاملين معنا.

ليس هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور، وهو صراع سياسي. ومن الأهمية بمكان أن يوجه المجلس رسالة قوية إلى كل الأطراف من أجل الاستئناف العاجل للمحادثات الشاملة للجميع. وللأسف، فإن التقدم السياسي المحرز في شباط/فبراير بعقد الجولة الأولى لمحادثات الدوحة لم يسفر بعد عن نتائج ملموسة.

إن إحراز تقدم سياسي في السودان قد تجمد فيما يبدو، وخاصة بعد قرار المحكمة الجنائية الدولية إصدار أمر بإلقاء القبض على الرئيس عمر البشير. وسيطرت المسألة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية على الحياة السياسية السودانية ودفعتها إلى الاستقطاب. وقد أضعفت موقف من يعملون في السودان على التوصل إلى حل توفيقي وتحقيق توافق في الآراء وشجعت العناصر المتشددة على كلا الجانبين. ونحن بحاجة إلى إيجاد أساس مشترك وتمكين العناصر المعتدلة، وخاصة عناصر المجتمع المدني، بغية تخفيف حدة التوتر.

وبالرغم من أن فرص التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار تبدو ضئيلة، للأسف، من الممكن التوصل إلى وقف قصير الأجل للأعمال القتالية بين الأطراف. وأعربت العملية المختلطة مرارا وتكرارا عن استعدادها لاستخدام كل الإمكانيات المتاحة لها بغية مراقبة وقف الأعمال القتالية على هذا النحو. وقد وضعنا خطط عمل لتحقيق تلك الغاية. ومن شأن الرصد الشامل والسريع والقوي والموثوق به لحوادث العنف، مع الإبلاغ الفوري للمجلس والاتحاد الأفريقي، أن يشكل خطوة هامة نحو تخفيض حدة التوتر وإعادة الثقة.

وأخيرا، يجب ألا ننسى أبدا أن دارفور جزء من السودان وأن أي حل للأزمة في دارفور جزء لا يتجزأ من المسألة السودانية الوطنية الواسعة. وعلينا ألا ننسى أيضا أن سكان دارفور مواطنون سودانيون ولهم الحق في المشاركة في تسوية المسائل الوطنية الأساسية، مثل إنشاء حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية. وينبغي ألا ترتهن دارفور العمليات الوطنية لتحقيق الديمقراطية ولكن ينبغي أيضا ألا يحرم سكان دارفور من حقهم الديمقراطي في المشاركة في تشكيل مستقبل السودان كأمة.

وأود الآن أن أتناول الحالة الإنسانية. وفي بداية هذا العام، تم احتواء الأزمة الإنسانية في دارفور، في مجملها. وكانت الإمدادات الغذائية والرعاية الطبية وغيرها من الخدمات الأساسية كافية للسكان المتضررين. وفي ظل ظروف صعبة للغاية وخطيرة، كانت منظمات المساعدة الإنسانية تنفذ عملية منقذة للحياة وهائلة في دارفور. وإضافة إلى ذلك، كان الحصاد أفضل مما كان عليه الحال في العام السابق، وتم الحد من تدمير المحاصيل على أيدي جماعات البدو الرحل. كما كانت الحالة الصحية جيدة نسبيا، باستثناء تفشي التهاب السحايا، مع الإبلاغ عن وقوع أكثر من ٤٠ إصابة. وكان شاغلنا الرئيسي في ذلك الوقت هو تشرد السكان من جراء الأنشطة العسكرية في جنوب دارفور، مع وصول آلاف الأشخاص إلى مخيم زمزم في شمال دارفور.

إن القرار الذي اتخذته حكومة السودان في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ بطرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية وتعليق عمل ثلاث منظمات غير حكومية محلية أدى إلى تغيير الحالة بشكل كامل. وهذا الإجراء الموجه ضد تلك المنظمات التي لا غنى عنها أسفر عن تعطيل إيصال الخدمات الإنسانية الأساسية إلى السكان المتضررين.

وبالرغم من أن العملية المختلطة ليست لديها ولاية لتقديم المساعدة الإنسانية، فإننا نشعر بقلق عميق حيال خطر وقوع كارثة إنسانية، لأننا أكثر الممثلين المرئيين للمجتمع الدولي في دارفور وأي أزمة إنسانية لن تؤدي سوى إلى زيادة تعقد عملياتنا. ولذلك السبب، نحن نؤيد جميع جهود زملائنا في بعثة الأمم المتحدة في السودان، الذين يتابعون هذه الحالة ويديرونها جنبا إلى جنب مع حكومة السودان.

وأنتقل الآن إلى مسألة انتشار العملية المختلطة. لقد شكلت الجهود التي بذلها المجلس وأعضاؤه عوامل رئيسية في التغلب على التحديات الهائلة التي يمثلها نشر العملية المختلطة. ويسرني أن أبلغ المجلس أنه بنهاية عام ٢٠٠٨، قمنا بنشر ثلثي قواتنا. وحددنا جميع البلدان المساهمة بقوات ونعتقد أننا سنتمكن بنهاية هذا العام من نشر جميع الوحدات المزمع نشرها، وبذلك يتحقق نشر أكثر من ٩٠ في المائة من القوام المأذون به للعملية.

وللأسف، ما زال علينا أن نحدد البلدان التي يمكن أن تسهم ببعض الوحدات الأساسية وهي: اللوجستيات والنقل ومروحيات الخدمة العسكرية. وكما ذكرت، آنفا، فقد نشرنا ثلثي القوات، ولكن نظرا لعدم توفير تلك الموارد، ما زالت قدرتنا التشغيلية بعيدة للغاية عن ذلك المستوى. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتناننا خصوصا لحكومة إثيوبيا، التي وافقت على تزويدنا بخمس مروحيات تعبوية.

وظل تعاوننا مع حكومة السودان جيدا. والآلية الثلاثية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية تعمل بصورة جيدة للغاية وقد سهلت أعمالنا إلى حد كبير. وتشرفت العملية المختلطة باستضافة الاجتماع الخامس لتلك الآلية الذي عقد في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

ولا بد لي أن أذكر أننا، بعد الحريق الذي التهم مرافقنا مؤخرا، فقد شعرنا بالامتنان مرة أخرى للمساعدة التي قدمتها الحكومة السودانية.

واليوم، تنتشر العملية المختلطة في جميع أجزاء دارفور.

وكما قلت، فقد نشرنا أكثر من ثلثي أفرادنا العسكريين. وعلاوة على ذلك، وبفضل الشرطة المدنية لدينا، وموظفينا للشؤون السياسية والشؤون المدنية وحقوق الإنسان، والموظفين المعنيين بالحوار بين أهالي دارفور، فإننا ما زلنا على اتصال وثيق بجميع الأطراف والمجتمع المدني. ونرصد الحالة على أساس يومي، ويمكننا أن نوافي المجلس بمعلومات دقيقة عنها. وصوت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مسموع وينصت له، ويمكننا أن نتكلم بثقة متزايدة عن الحالة في الميدان.

ولدى تقييم دور العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فلا يمكننا بعد، للأسف، أن ندعي النجاح. والواقع أن الحرب لا تزال مستمرة في دارفور. ولا يزال المدنيون يواجهون مخاطر غير مقبولة. ولا يزال ملايين البشر في مخيمات المشردين داخليا أو لاجئين. وبالنظر إلى حالة انعدام الأمن السائدة، لا يمكنهم العودة إلى ديارهم أو استئناف حياتهم العادية. ولم نجد أي حل لعلاج المظالم والأخطار الشديدة التي ارتكبت، لا سيما في ذروة الأعمال القتالية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

غير أنه لا يمكن القول إننا فشلنا. فأفرقتنا تعمل على مدار الساعة للحيلولة دون استئناف أعمال العنف والقتل. وهذا الدور الوقائي لا يُرى على الدوام، لكنه هام.

ففي شهر كانون الثاني/يناير، تعرض المدنيون لخطر كبير جراء استيلاء حركة العدل والمساواة على بلدة مهاجرية والهجوم المضاد الذي شنته الحكومة. وقررنا الإبقاء على قواتنا في البلدة على الرغم من ممارسة ضغط كبير علينا كيما نغادرها. وكان ذلك هو القرار الصائب من جانب الأمين العام.

وعندما لا تقع كارثة، فالأمر لا تذكره تقارير وسائط الإعلام. وكانت مهاجرية كارثة لم تقع. وخلال الهجمات والهجمات المضادة على مهاجرية، بما في ذلك القصف الجوي، تجمع نحو ٠٠٠ ١٠ من المدنيين الباحثين عن الحماية في المنطقة المجاورة لقاعدة العملية المختلطة. وبالعمل مع الحكومة وحركة العدل والمساواة، تمكنا من التفاوض لإنشاء منطقة إنسانية.

والحالة في مخيم كلمة للأشخاص المشردين في آب/أغسطس ٢٠٠٨ معروفة جيدا. فقد كانت هي الأخرى كارثة لم تقع، لأنه لو لم تتدخل العملية المختلطة، لشهدنا سقوط أكثر من ٣٨ قتيلا. واليوم، تتواجد العملية المختلطة في كلمة على مدار الساعة، وننوي أن نفعل ذلك في جميع المخيمات الكبيرة للأشخاص المشردين في دارفور.

وثمة مصدر رئيسي آخر للقلق يتمثل في المعارك فيما بين القبائل. وكثيرا ما تشارك العملية المختلطة في الجهود من أجل السلام أو منع نشوب هذه الصراعات. ومؤخرا، في بلدة خور أبيشي، تمكنت العملية المختلطة من منع تطور حادث لسرقة الماشية إلى مواجهة مميتة يتعذر السيطرة عليها بين الطوائف. وعلاوة على ذلك، تقوم أنشطة موظفينا المعنيين بالشؤون المدنية وحقوق الإنسان والشؤون السياسية وعملية الحوار والتشاور بين أهالي دارفور بتعزيز المصالحة والسلام على الصعيد المحلي. وفي العديد من الحالات، أسهمت هذه الاتفاقات المحلية في تحقيق استقرار الحالة.

ونواجه تحديات يومية في الميدان في دارفور. وفي الوقت الراهن، يبرز من بين أكثر شواغلنا إلحاحا، أولا، ضرورة تحقيق استقرار الحالة الإنسانية، وهو ما نحن بصدده. ثانيا، يجب أن نستجيب لمجموعة متنوعة من التهديدات التي يتعرض لها الأمن بينما نواصل نشر البعثة بغية بلوغ كامل قدرتها.

وتستمد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولايتها من المسؤولية عن الحماية، ولن يكون بوسعنا اعتبار أن مهمتنا قد أنجزت إلا عندما نضمن لشعب دارفور العيش في سلام وأمن دائمين. وسيتطلب ذلك التوصل إلى تسوية سياسية في كل السودان.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد بالعمل الرائع الذي قام به الأفراد العسكريون والمدنيون في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأود على نحو خاص أن أكرم ذكرى زملائنا الـ ١٤ الذي فقدوا أرواحهم في خدمة أبناء دارفور. وأعتقد صادقا أن سكان دارفور يعترفون على نحو متزايد بدور العملية المختلطة. وفي بعثة كبعثتنا، فإن الإخفاقات والانتكاسات تصاحبها ضجة إعلامية، أما النجاحات فلا تثير أي اهتمام يذكر. غير أنه يمكنني القول بدون صخب إننا نحرز تقدما.

ويرتهن نجاحنا في آخر المطاف بالقادة السياسيين في السودان. فقرارهم هو الذي سيحدد ما إذا كان بمقدور سكان دارفور أن يعيشوا في سلام أو أن عليهم أن يواجهوا محنة الحرب. ونحن بحاجة إلى التزام دولي جماعي، ممثل على أعلى مستوى من لدن المجلس، حتى يفهموا ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أدادا على إحاطته الإعلامية، التي ستكون مفيدة للغاية لأعضاء المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.